"هيومان رايتس ووتش" تعترف بتحسن الوضع الأمني وانتهاء الإختطافات

استقلالية القضاء لن تتحقق إلا بإرادة سياسية صلبة

اعتبرت المنظمة الحقوقية "هيومان رايتس ووتش" أن برنامج إصلاح العدالة لن ينجح في تحقيق استقلالية تامة للجهاز القضائي إذا لم ترافقه إرادة سياسية صلبة تضمن العدالة في الأحكام.

■ نسيمة.ع

■ واتهم إيريك بوتستاين خبير مختص في شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا القضاة الجزائريين بإصدار أحكام حسب اللون السياسي قائلا: "إن هؤلاء لا يحققون ويحكمون على ملفات فارغة"، مضيفا أن "الجهاز القضائي يتسيس أكثر فأكثر"، واستدل المتحدث أمس في ندوة صحفية عقدها وفد المنظمة الذي أنهى زيارته للجزائر منذ بدايتها يوم 13 جوان الجاري بمعالجة مدير شركة الرأي العام أحمد بن نعوم والتي انتهت بالبراءة من تهم التزوير والتهرب الجبائي بعد أن قضى 11 شهرا كاملة في السجن المؤقت.

وكذا قضية مدير يومية "لوماتان" محمد بن شيكو التي قال بشأنها إنها ارتكزت على تهم غير مؤسسة وموجهة سياسيا، وفي هذا السياق أضاف إيريك بوتستاين "إن الصحفيين أصبحوا الضحايا المفضلين لجهاز قضائي مسيس".

مشيرا إلى التراجع الذي عرفته حرية الصحافة منذ سنة رغم المكاسب المحققة طوال الأعوام الماضية، وفي سياق انتقاده لوضعية جهاز العدالة في الجزائر قال المتحدث إن المحاكم لا زالت تظهر نقصا في الاستقلالية في معالجتها للقضايا السياسية رغم التحسن الطفيف الذي حققه مشروع إصلاح العدالة بعدما اعترف رئيس الجمهورية بوجود خلل في الجهاز، حسبه. وبالمقابل اعترف إيريك بوتستاين في تنشيطه لندوة صحفية بفندق السفير بتحسن الوضع الأمني والذي تأكد له بعد الزيارة التي قام بها وفد المنظمة المتكون من باحثين وخبير إلى ولايات الجزائر، البليدة، وغليزان والأغواط والتي امتدت من 13 إلى 23 جوان، وشملت لقاءات مع ضحايا الإرهاب وعائلات المفقودين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وكذا رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني. كما التقى الوفد بممثلين عن وزارة العدل والذين فاجؤوه بجهلهم لمحتوى مشروع العفو الشامل وأكدوا له أن الأمر يتعلق برئاسة الجمهورية، ولم ينجح الوفد في مقابلة مسؤولين منها وأجل ذلك الى زيارة أخرى -إن تمكنوا من ذلك- حيث حددت أهداف الزيارة المنتهية أمس بالاستفسار عن مشروع العفو الشامل وسير المنظومة القضائية.

وفيما يتعلق بالشطر الأول من الزيارة أكد ايريك بوتستاين أن أكبر تحد تواجهه السلطات الجزائرية هو كيفية إنهاء اللاعقاب الذي كرسه سابقا قانون الوئام المدني وسيكون كذلك بتطبيق العفو الشامل قائلا: "نحن لسنا ضد السلم ولكن نخشى أن يعفى عمن أياديه ملطخة بالدماء"، مضيفا أن حتى وإن تمكنت السلطات من إقرار العفو الشامل بعد نجاح الاستفتاء الشعبي فإن ذلك لن يحقق المطالب الأساسية لإنهاء اللاعقاب والأزمة وهي تطبيق العدالة بمحاسبة المذنبين عن جرائمهم، مؤكدا أن فشل السلطات في تحقيق هذين المطلبين سيدفع بالضحايا إلى الإستنجاد بالمنظمات الأجنبية غير الحكومية بحثا عن علاج لمشكلتهم.

انتقد المتحدث عزوف الحكومة الجزائرية عن تقديم تقرير شامل عن نتائج تطبيق قانون الوئام المدني ومن استفاد من العفو ومن سجن من الإرهابيين التائبين، مشيرا إلى تصريح مسؤولي وزارة العدل بوجود إرهابيين في السجن بعد التحقيق والتأكد من اقترافهم للجرائم بعد بداية تطبيق قانون الوئام المدني. وأبدى بوتستاين ارتياحه من حرية التحرك التي تمتع بها وفد هيومان رايتس ووتش خلال زيارته للجزائر باستثناء ولاية غليزان التي قال عنها محمد عبد الدايم خبير في المنظمة "إنها كانت المدينة الوحيدة التي أحسسنا فيها بالمراقبة"، مشيرا إلى أن الوفد لم ينتقل هناك للاستفسار عن المقابر الجماعية.

ولخص خبير شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا إريك بوتستاين أن الحكومة الجزائرية لن تتوصل إلى مصالحة وطنية دون التحقيق الجدي في الجرائم المرتكبة وإلقاء الضوء عن حقيقة ما حدث سنوات الأزمة ومتابعة المسؤولين قضائيا خاصة قضايا الإختطافات والتي قال إنها اختفت منذ خمس سنوات ولم يعالج أي ملف فقدان. هذا وسيحرر وفد هيومان رايتس وتش تقريرا مفصلا عن زيارته للجزائر.

El Fadjr 23.06.2005